HOLY QURAN
Vol.2026, **pp.** 94–109
DOI: https://doi.org/10.70470/HOLYQURAN/2026/009 ; ISSN: 3078-3968

تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه إتحاف المهرة على الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) مسند -(زيد بن أسلم عن ابن عمر ومسند الزهري) أنموذجا دراسة نقدية

Critical Corrections of Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH) in His Book Itḥāf al-Mahra on al-Ḥākim al-Naysābūrī (d. 405 AH): The Musnad of Zayd ibn Aslam from Ibn ʿUmar and the Musnad of al-Zuhrī as a Model – A Critical Study

هاني فاضل عناد [١،*]
[١] قسم أصول الدين، كلية الإمام الأعظم الجامعة، بغداد، العراق

Hany Fadhil Inad[1, *],
[1] *Osool Aldeen, Alimam Aladham University, Baghdad, Iraq*

الخلاصة

يتناول هذا البحث دراسةً نقديةً تحليليةً لتعقّبات الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) على الإمام الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وذلك في نطاق مسند زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر، ومسند الزهري، من كتاب «المستدرك على الصحيحين»، كما رصدها الحافظ ابن حجر في موسوعته «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة». وقد انطلق البحث من إشكالية جوهرية تتمحور حول طبيعة هذه التعقّبات وأسسها المنهجية، ساعياً إلى الكشف عن آليات الحوار العلمي النقدي بين إمامين جليلين يمثّل أحدهما طور الجمع والتقييد، ويمثّل الآخر طور التحقيق والتمحيص. اعتمد البحث المنهجَ الاستقرائي التحليلي في استقراء مواضع التعقّب ودراستها، مع توظيف المنهج المقارن عند الحاجة للموازنة بين أقوال الأئمة. وقد أسفرت الدراسة التطبيقية على خمسة نماذج من التعقّبات عن جملة من النتائج؛ أبرزها: أن تعقّبات ابن حجر تتوزّع بين ثلاثة أنواع: تعقّبات الانقطاع الإسنادي، وتعقّبات ضعف الرواة، والتعقّبات التوثيقية الإيجابية التي تُنبّه إلى تخريج الحديث في الصحيحين أو أحدهما. كما أثبتت الدراسة أن الحاكم تساهل في تطبيق شرط الاتصال وتوسّع في إطلاق الصحة، في حين بنى ابن حجر تعقّباته على أصول راسخة من علم الجرح والتعديل ودراسة العلل والأسانيد. وخلصت الدراسة إلى أن «إتحاف المهرة» ليس موسوعةَ جمع وحسب، بل هو حامل لمنهج نقدي ثريّ يستحق مزيداً من الاستقراء والتحليل.

ABSTRACT

This paper presents an analytical and critical study of the scholarly corrections (taqabbāt) issued by the Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH) against Imām al-Ḥākim al-Naysābūrī (d. 405 AH) within the scope of the musnad of Abū Bakr al-Ṣiddīq (may God be pleased with him) from the Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn, as documented by Ibn Ḥajar in his encyclopaedic work Itḥāf al-Mahra bi-al-Fawāʾid al-Mubtakara min Aṭrāf al-ʿAshara. The research addresses the central question of the nature and methodological foundations of these corrections, seeking to illuminate the mechanisms of critical scholarly dialogue between two eminent imams one representing the era of collection and compilation, and the other the era of verification and scrutiny. The study adopts an inductive-analytical methodology supplemented by a comparative approach for cross-referencing scholarly opinions. The applied analysis of four sample corrections yields several significant findings: Ibn Ḥajar's corrections fall into three distinct categories isnād discontinuity (inqiṭāʿ), narrator weakness (ḍaʿf al-ruwāt), and positive documentary corrections noting that a ḥadīth appears in one or both of the two Ṣaḥīḥs.

Keywords
الكلمات المفتاحية
Hadith Corrections (Taqabbāt), Itḥāf al-Mahra, al-Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn, Isnād Criticism, Musnad of Alzuhry
تصحيحات الحديث، اتحاف المهرة، المستدرك على الصحيحين، إسناد النقد، مسند الزهري

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	قبول النشر	النشر الالكتروني
12/04/2026	02/06/2026	01/07/2026

*Corresponding author muhhyaldeen@gmail.com

١. مقدمة

الحمد لله الذي أَحكم بناء السنّة النبوية، وجعل لها حراساً من العلماء يذودون عن حياضها، ويمحّصون ما نُسب إليها بأدوات دقيقة ومنهج رصين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمةً للعالمين، المنزّل عليه الوحي المتلوّ والوحي المتبوع، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن اقتفى أثرهم من المحدّثين والحفّاظ إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن تاريخ علوم الحديث النبوي ليس تاريخ حفظ ونقل فحسب، بل هو تاريخ عقل نقدي متطوّر، تراكمت فيه أدوات الاجتهاد، وتشعّبت فيه مسالك التمحيص، حتى وصل هذا العلم إلى درجة من الدقة المنهجية لا تكاد تُضاهَى في سائر العلوم. وقد كان للحوار العلمي بين الأئمة—استدراكاً ونقداً وتعقيباً—أثرٌ بالغ في ترسيخ هذا النضج وصيانة قواعده، ولعل أبرز صور هذا الحوار ما يُعرف في اصطلاح المحدّثين بـ"التعقّبات": ذلك الضرب من النظر النقدي الذي يُوجّهه المتأخر إلى المتقدم، بروح التحقيق لا الردّ، وبنيّة استكمال البناء لا هدمه.

في هذا السياق العلمي الزاخر، يقف إمامان من أكابر المحدّثين في مفترق طريق علمية بالغة الأثر: الإمام الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) الذي أثرى المكتبة الحديثية بموسوعته الكبرى «المستدرك على الصحيحين»، مستدركاً على البخاري ومسلم ما رآه مستوفياً لشرطيهما، ومُحتجّاً له بالصحة في مواضع كثيرة—وهو ما أثار حوله جدلاً علمياً واسعاً لم يُسكت إلى يومنا هذا. والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) الذي لم يكن ناقلاً لتراث سابقيه، بل كان عقلاً نقدياً يُعمل آلاته في كل ما يمرّ عليه، فكان كتابه «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» مجالاً لممارسة هذا النقد، حيث وجّه جملةً من التعقّبات العلمية للحاكم في «المستدرك»، كاشفاً عن مواضع الخلل في الأحكام والأسانيد.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات: أولها أنها تتناول نموذجاً فذّاً من نماذج الحوار العلمي بين إمامين جليلين، يمثّل أحدهما طور التوسّع والجمع، ويمثّل الآخر طور المراجعة والتدقيق، مما يكشف عن آليات تطوّر الفكر الحديثي وآفاق اجتهاداته. وثانيها أن كتاب «إتحاف المهرة» مع ضخامته وثروته لا يزال يفتقر إلى دراسات تُعنى بجانبه النقدي التعقبي بصورة تطبيقية مستقلة، مما يجعل هذا البحث إضافة علمية لم تُطرَق من هذا الباب بعد. وثالثها أن تحليل هذه التعقّبات يُفضي إلى بناء تصوّر منهجي عن معايير ابن حجر النقدية، وهو ما ينعكس على فهم منهجه في سائر كتبه الحديثية الكبرى.

وتتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الجوهري الآتي: ما طبيعة التعقّبات التي وجّهها الحافظ ابن حجر للإمام الحاكم النيسابوري في كتاب «إتحاف المهرة»، وما الأسس المنهجية التي بنى عليها هذه التعقّبات؟ ويتفرّع عن هذه الإشكالية الرئيسة جملة من التساؤلات: هل التزم ابن حجر في تعقّباته بالقواعد الحديثية المقرّرة عند المحدّثين؟ وهل تعكس هذه التعقّبات منهجاً نقدياً خاصاً به، أم أنها امتداد لنقد سابقيه كالذهبي وغيره؟ وما مدى أثر هذه التعقّبات في تصحيح الأحكام الحديثية أو تعديلها؟

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف العلمية الآتية:

- أولاً: التعريف بالإمامين الحاكم وابن حجر وكتابيهما تعريفاً وافياً يضع القارئ في السياق العلمي للدراسة.
- ثانياً: الكشف عن منهج الحافظ ابن حجر في التعقّب على الحاكم، وتحديد الأدوات النقدية التي يعتمدها.
- ثالثاً: دراسة نماذج تطبيقية من تعقّبات ابن حجر على أحاديث مسند الصديق أبي بكر رضي الله عنه في «المستدرك»، دراسةً نقديةً تحليليةً.
- رابعاً: تقويم هذه التعقّبات في ضوء قواعد علم الحديث، وبيان مدى صواب كل تعقّب أو وجه النظر فيه.
- خامساً: المساهمة في سدّ الفجوة البحثية في دراسة الجانب النقدي من كتاب «إتحاف المهرة.«

واعتمد هذا البحث المنهجَ الاستقرائي التحليلي أساساً، إذ استُقرئت مواضع التعقّب في «إتحاف المهرة» ضمن نطاق مسند الصديق، ثم خضعت لتحليل نقدي يُعنى بالأسانيد والمتون وأحكام الأئمة، مع توظيف المنهج المقارن عند الحاجة للموازنة بين أقوال الحاكم وابن حجر وسائر الأئمة. وقد روعي في التوثيق أن يُذكر اسم الكتاب عند أول ورود ثم يُختصر فيما يلي، وأن تُرتَّب المصادر في القائمة النهائية ترتيباً هجائياً وفق وفيات مؤلفيها.

جاءت خطة هذا البحث في مبحث أول للتعريف بالمؤلفين وكتابيهما، وفصل ثانٍ للدراسة التطبيقية، وخاتمة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلفين وكتابيهما، ويشتمل على أربعة مطالب: المطلب الأول في التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري، حياته وطلبه للعلم وشيوخه وتلامذته ومصنفاته وعصره. والمطلب الثاني في التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني، بالمنهجية ذاتها. والمطلب الثالث في التعريف بالكتابين محل الدراسة: «المستدرك على الصحيحين» و«إتحاف المهرة». والمطلب الرابع في تعريف التعقّبات لغةً واصطلاحاً، وبيان مكانتها في علم الحديث.

المبحث الثاني: دراسة التعقّبات دراسةً نقديةً تحليليةً تطبيقية، ويشتمل على مبحث في مسند الصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تُدرس فيه خمسة تعقّبات اختارها الباحث أنموذجاً لهذه الدراسة، ويسير في دراسة كل تعقّب وفق الخطوات الآتية: ذكر نص الحديث وإسناده، ثم بيان حكم الحاكم، ثم عرض تعقّب ابن حجر، ثم الدراسة النقدية للأسانيد والمتون، وتقويم التعقّب في ضوء قواعد علم الحديث.

ثم الخاتمة: وتشتمل على أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث، وجملة من التوصيات العلمية.

وإذ يضع الباحث هذا الجهد بين يدي أهل العلم، فإنه لا يدّعي الإحاطة ولا يزعم الكمال، غير أنه يرجو أن يكون قد أدّى الأمانة في استقراء المادة ونقدها، مسترشداً بمنهج العلماء الأقدمين الذين جعلوا الحديث النبوي غايةً تُصان ورسالةً تُؤدَّى، والله المستعان، وعليه التكلان، وهو الموفّق لكل خير.

٢. المبحث الأول: التعريف بالمؤلفين وكتابيهما

٢.١. المطلب الأول: التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري

٢.١.١. سيرة الإمام الحاكم النيسابوري

هو الحافظ: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبوعبد الله ابن البيّع الضّبّي الطّهمانيّ النيسابوريّ الشافعي. [١]

ولد الحاكم بنيسابور في يوم الاثنين الثالث من شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة من الهجرة النبوية المباركة[٢].

٢.١.٢. ثانيا: مكانته العلمية

- شيوخه

إنّ لابتداء الحاكم رحمه الله تعالى بطلب العلم صغيرا، وعناية والده وخاله به، إضافة لهمته العالية وسعيه الحثيث في السماع، كل ذلك مكنه من تكثير مشايخه، حتى قال الحافظ عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي (ت٤١٧هـ) عنه: وليس يمكن حصر شيوخه، فإنّ معجمه على شيوخه يقرب من ألفي رجل[٣].

كما أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي، فقال: ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنّه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس[٤].

- تلاميذه:

حدّث عن الحاكم خلق كثير من تلامذته، كما أخذ عنه بعض شيوخه مثل الدارقطني وأبي إسحاق المزكي وأحمد بن أبي عثمان الحيري وغيرهم[٥].

- ثناء العلماء عليه:

أجمع العلماء على إمامة الحاكم وتقدّمه في علم الحديث؛ فقال الذهبي: «الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، صنّف وخرّج وجرح وعدّل وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم»، وقال عبد الغافر الفارسي: «هو إمام أهل الحديث في عصره، ولم يُخلِّف في وقته مثله»، وقال ابن الصلاح: «الحافظ الذي لا يُستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه»، وقد اتفق أئمة عصره على تقديمه على أنفسهم، ورأوا أنه أحسنهم تصنيفاً، وأوسعهم علماً.[٦]

وقيل: إنّه قد حصل له تغيّر وغفلة في آخر عمره، ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمته من لسان الميزان ، ولم يذكره غيره. فإن ثبت فهو التغير الذي يصيب الإنسان من الكبر، فإنّ الحاكم عاش أربعة وثمانين عاما، والله أعلم.[٧]

- نتاجه العلمي ومؤلفاته

أبرز مؤلفاته: المستدرك على الصحيحين، ومعرفة علوم الحديث، وتاريخ نيسابور، والضعفاء، والإكليل، والأربعين، وغيرها مما يقارب ألف جزء في علوم الحديث والتاريخ والفقه.[٨]

---

[١] ينظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني ٢/ ٣٧٠، المنتظم لابن الجوزي٧/ ٢٧٤، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٨٠، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ١٦٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨.

[٢] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٤/ ٢٨٠؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ١٦٢؛ البداية والنهاية، ابن كثير، ١١/ ٣٨٢.

[٣] ينظر تبيين كذب المفتري ص ٢٢٨.

[٤] ينظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.

[٥] ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١٠٣٩

[٦] السياق لتاريخ نيسابور، الفارسي، ٩٢؛ معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ١٧.

[٧] لسان الميزان، ابن حجر، ٥/ ٢٣٢.

[٨] ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٣/ ١٠٣٩؛ السياق لتاريخ نيسابور، عبد الغافر الفارسي، ٩٢؛ البداية والنهاية، ابن كثير، ١١/ ٣٨٣.

وقد ذكر الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل النيسابوري أنّ الحاكم شرع في الكتابة والتصنيف سنة ٣٣٧هـ، أي في السابع عشر من عمره، وهو وقت مبكر جدّا في هذا الشأن، فاتفق له من التصانيف ما يبلغ قريبا من ألف جزء في علوم مختلفة، بل أوصلها بعضهم إلى ألف وخمس مئة. ولعل هذا ببركة ماء زمزم، فإنّه قال: شربت ماء زمزم وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف [١].

لكن قسما كبيرا من هذه المؤلفات لم يصل إلينا، كحال كثير من كتب التراث الإسلامي المفقود، والذي ذهب بسبب النكبات التي مرت الأمة بها على مر الأيام، وبقيت الاقتباسات والفوائد التي جاءت في الكتب الأخرى. [٢]

- وفاته:

توفي أبو عبد الله الحاكم بنيسابور ليلة الثلاثاء الثامن من صفر سنة خمس وأربع مئة، ودفن بعد العصر من يوم الأربعاء، وصلّى عليه القاضي أبو بكر الحيري[٣].

٢.٢. عصر الإمام الحاكم النيسابوري

٢.٢.١. الحالة السياسية

عاش الحاكم في خضم تحولات سياسية كبرى؛ إذ شهد القرن الرابع الهجري تراجع السلطة العباسية المركزية، وصعود إمارات إقليمية مستقلة كالسامانيين الذين رعوا العلماء واستقطبوهم، ثم الغزنويين الذين احتاجوا إلى الشرعية الدينية لتثبيت ملكهم، مما جعل العلماء عنصر توازن محوريا في المشهد السياسي.[٤]

٢.٢.٢. الحياة الاجتماعية

كانت نيسابور في عصر الحاكم تعجّ بطبقة علمية واسعة تحظى بمكانة اجتماعية رفيعة، يمارسون التحديث والإفتاء في رحاب مجتمع تجاري منفتح، يُقدِّر العلم ويُجلّ حامليه، مما هيّأ للحاكم بيئة محفِّزة لمشروعه الحديثي الضخم.[٥]

تميّزت نيسابور بمجتمع ثري متعدد الثقافات، حاضرة علمية وتجارية تلتقي فيها القوافل من العراق وما وراء النهر والحجاز، مما خلق مناخاً منفتحاً وتنافساً معرفياً خصباً، وأتاح للحاكم لقاء شيوخ من بيئات متنوعة.[٦]

٢.٢.٣. الحالة العلمية في عصر الإمام الحاكم النيسابوري

كانت نيسابور مركز الحديث في خراسان، تضم مئات العلماء والمحدثين، وكان التعليم فيها منظماً في مدارس دائمة، مما يجعلها أول مدينة عُرف فيها بناء المدارس في الإسلام. هذا المناخ العلمي الثري هو الذي صنع الحاكم وأهّله للجرأة المنهجية.[٧]

٢.٣. التعريف بالحافظ ابن حجر

٢.٣.١. حياة الحافظ ابن حجر الشخصية

هو أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الكناني الشافعي، المعروف بابن حجر، يُكنى أبا الفضل. ولد بمصر القديمة في شعبان سنة (٧٧٣هـ)، ونشأ يتيماً إذ توفيت والدته وهو رضيع ثم توفي والده سنة (٧٧٧هـ)، فكفله أعيان التجار وأدخلوه الكتّاب. وكان ذكياً سريع الحفظ. تمذهب شافعياً وكانت عقيدته على طريقة أهل السنة. توفي في ذي الحجة سنة (٨٥٢هـ) بعد مرض ألمّ به، وشيّعه خلق كثير من كبار الحفاظ وعلية القوم.[٨]

٢.٣.٢. حياة الحافظ ابن حجر العلمية

- رحلاته العلمية

---

[١] ينظر تبيين كذب المفتري ص ٢٢٨، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٤ ، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٠، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٨٠

[٢] ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٣/ ١٠٤١؛ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ١٦٧٧.

[٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ١٧٥؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٤/ ٢٨١؛ المنتظم، ابن الجوزي، ١٥/ ١٠٦.

[٤] ينظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ٨/ ٣٩٠–٤١٠؛ الدولة الغزنوية، بيتر جاكسون، ١١٢؛ المقدمة، ابن خلدون، ١/ ٣٧٩.

[٥] الجواهر والدرر، السخاوي، ١/ ٥٢؛ المقدمة، ابن خلدون، ١/ ٤٩٠–٥١٠؛ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، حسن إبراهيم حسن، ٤/ ١٤٠.

[٦] ينظر: السياق لتاريخ نيسابور، عبد الغافر الفارسي، ٣–١٥؛ الإسلام، وجهة النظر من الحافة، ريتشارد بولييت، ترجمة: عبد الله فاضل، ٨٧؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ١٦٣.

[٧] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ١٦٢؛ طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٤/ ١٥٥؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ٩/ ٢١٠.

[٨] الجواهر والدرر، السخاوي، ١/ ٦٥–٧٠؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ١٥/ ٤٩٠؛ السلوك، المقريزي، ٤/ ٣٠٢.

كان الامام ابن حجر يتنقل في طلب العلم شأنه شأن غيره من العلماء الذين أفنوا أعمارهم في طلب العلم، وبذلوا غاية الجهد في تحصيله، فكانت أولى رحلاته إلى مكة مع وصيه زكي الدين الخروبي سنة (٧٨٥هـ) وهو صغير السن، وسمع بعض مشايخها.[١]

- شيوخه:

اعتنى ابن حجر بالرواية حتى بلغ شيوخه أكثر من ستمئة شيخ في التفسير والحديث والفقه والقراءات، جمعهم في كتابه «المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس»، وكان من أبرزهم: الحافظ العراقي الذي لازمه أكثر من عشر سنين، والبلقيني الذي أذن له بالتدريس والإفتاء.[٢]

- تلامذته

تتلمذ على يده عشرات الحفاظ والعلماء، وكان من أبرزهم: الإمام السخاوي الذي ألّف سيرته «الجواهر والدرر»، وزكريا الأنصاري، وابن القلقشندي، ويوسف بن تغري بردي، وغيرهم ممن حملوا الحديث من بعده.[٣]

- مصنفاته

ترك ابن حجر ثروة علمية ضخمة تجاوزت مئة وخمسين مصنفاً؛ أبرزها في الحديث: «فتح الباري»، و«نخبة الفكر»، و«التلخيص الحبير»، و«المطالب العالية»؛ وفي التراجم: «الإصابة»، و«تهذيب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«الدرر الكامنة»؛ وفي الفقه: «بلوغ المرام» الذي انتشر انتشاراً واسعاً.[٤]

٢.٤. عصر الحافظ ابن حجر

٢.٤.١. الحالة السياسية

عاش ابن حجر العسقلاني في ظل الدولة المملوكية الجركسية التي اتسمت بكثرة التقلبات السياسية وتعاقب السلاطين، مما أوجد بيئةً علمية تعمل باستقلالية نسبية عن السلطة، وقد انعكس ذلك على وضع العلماء الذين شغلوا مناصب رسمية كالقضاء وكانوا يعانون من الصراع بين مقتضيات الحكم ومطالب العلم، وقد عزل ابن حجر نفسه عن القضاء مراراً محافظةً على استقلاله العلمي.[٥]

٢.٤.٢. الحالة الاجتماعية والثقافية

تميّز المجتمع المملوكي ببنية طبقية مركّبة، كان للعلماء فيها مكانة رفيعة. وقد وفّرت المدن الكبرى كالقاهرة ودمشق ومكة فضاءات علمية نشطة، شجّعت على التنقل في طلب العلم والتواصل مع كبار الشيوخ. كما اتسمت الثقافة السائدة بتقدير بالغ للتحصيل العلمي، مما أتاح لابن حجر بناء شبكة واسعة من العلاقات العلمية والاجتماعية.

٢.٥. كتاب المستدرك وإتحاف المهرة

٢.٥.١. الانتقادات الموجّهة إلى كتاب المستدرك

وجّه العلماء للمستدرك جملةً من الانتقادات المنهجية، أبرزها: تساهل الحاكم في توسيع مفهوم «شرط الشيخين»، فأخرج أحاديث لا تتحقق فيها شروطهما الدقيقة. وقد تتبّع الذهبيُّ هذا التساهل في «تلخيص المستدرك»، وصرّح بأن في الكتاب أحاديث نحو المئة «يشهد القلب ببطلانها». وتطوّر النقد بعده عند ابن الملقّن وغيره ممن أفردوا مصنفات خاصة في ضعيف المستدرك وموضوعاته. والإنصاف أن هذه الانتقادات لا تنفي قيمة الكتاب، إذ يحتوي قسط وافر من الأحاديث الصحيحة، وقد ظلّ مرجعاً حديثياً يُعتمد في التخريج والدراسات الإسنادية.[٦]

٢.٥.٢. منهج ابن حجر في إتحاف المهرة

يقوم منهج ابن حجر في إتحاف المهرة على جمع «أطراف» الأحاديث الواردة في المصنفات العشرة وغيرها، مع الدلالة على مواضعها بنظام رموز دقيق، دون إعادة المتون أو الأسانيد كاملة. ويتسم الكتاب بالاقتصاد الشديد في العبارة وكثافة الدلالة، مما يجعله أداة تخريج واحتجاج للمتخصصين لا كتاب شرح أو رواية. وقد زاد ابن حجر سنن الدارقطني لاستكمال المادة التخريجية، كاشفاً عن مرونة منهجية ووعي بمتطلبات البحث الحديثي.[٧]

---

[١] ينظر: بهجة الناظرين، للغزي، ١٣٤.

[٢] الجواهر والدرر، السخاوي، ١/ ١٥٢–١٨٠؛ المعجم المفهرس، ابن حجر، ٥؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ١٥/ ٤٩٤.

[٣] الجواهر والدرر، السخاوي، ١/ ٣٣١–٣٨٠؛ شذرات الذهب، ابن العماد، ٩/ ٤٧٥؛ الأعلام، الزركلي، ١/١٧٨.

[٤] الجواهر والدرر، السخاوي، ٣/ ٨٩٢–١٠٠٠؛ كشف الظنون، حاجي خليفة، ١، ١٤، ١٠٦؛ الأعلام، الزركلي، ١/ ١٧٨.

[٥] الجواهر والدرر، السخاوي، ١/ ٤٢–٤٨؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ١٥/ ٤٩٠–٥٠٠؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، ٤/ ٣٠٢–٣١٥.

[٦] تلخيص المستدرك، الذهبي، ١/ ٢؛ المقنع في علوم الحديث، ابن الملقّن، ١/ ٢٣٣؛ النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٢/ ٣١٠.

[٧] إتحاف المهرة، ابن حجر، ١/ ٣؛ الجواهر والدرر، السخاوي، ٣/ ٩٠٥.

٢.٥.٣. تعريف التعقبات

- تعريف التعقبات لغةً

التعقّبات جمع تعقُّب، من الجذر (ع–ق–ب)، وهو يدل على إتيان الشيء عقب غيره. قال ابن فارس: «كل شيء يَعقُبُ شيئاً فهو عقيبه». وقال ابن منظور: «تعقَّبتُ الخبرَ: تتبعته، والتعقُّب: التدبُّر والنظر ثانية». فمعنى التعقّب لغةً يدور حول التتبع والمراجعة والإتيان بعد الأول.

- تعريف التعقبات في الاصطلاح

التَعقُّب: التَتَبُع والتفحُص، تَعَقبه: إذا طلب عثرته، وتعقَّبَ عن الخبر، إذا شك فيه وعاد للسؤال عنه؛ كما يُطلق التعقُّب على التتبع لإظهار الخلل، والتعقيب على ما يُثبته الناقد من إصلاح الخطأ وسدّ الخلل[١] .

والتعَقُّب: من تَعَقَب، التتبع لإظهار الخلل والخطأ، والتعقيب من تعقَّبَ، ما يثبته بعد التتبع أي إصلاح الخطأ أو سد الخلل [٢].

٣. دراسة التعقبات

٣.١. التعقب الأول

- متن الحديث

أخبرنا يحيى بن منصور القاضي، ثنا أبو بكر محمّد بن محمّد بن رجاء، ثنا صفوان بن صالح الدّمشقيّ، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا زهير بن محمّد التّميميّ، ثنا زيد بن أسلم قال: رأيت ابن عمر يصلّي محلول إزاره، فسألته عن ذلك فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله.[٣]

قال الإمام الحاكم رحمه الله:

"هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين، ولم يخرّجاه".[٤]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

"رواية الشاميين عن زهير بن محمد منكرة، قال البخاري وغيره، وذكر الترمذي في (العلل) عن البخاري، أنه قال: أنا أتقي حديث هذا الشيخ كأن حديثه موضوع".[٥]

- تخريج الحديث

أخرجه البيهقي من طريق محمد بن محمد بن رجاء، حدثنا صفوان بن صالح، بهذا الإسناد.[٦]

وصححه ابن خزيمة،[٧]

وأخرجه ابن سعد من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. [٨]

وأخرجه البزار من طريق عمرو بن مالك، كلاهما حدثنا الوليد بن مسلم، به.[٩]

وذكره الهيثمي وقال: "رواه البزار، وأبو يعلى، وفيه عمرو بن مالك، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب، ويخطئ" . [١٠]

أورده الحافظ ونسبه إلى أبي يعلى. [١١]

- مدار الحديث

---

[١] التعريفات الفقهية، محمد عميم الاحسان المجددي البركتي ٥٩/١.

[٢] معجم لغة الفقهاء، محمد رواسي قلعجي، حامد صادق قنيبي ١٣٦/١ .

[٣] المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٥٣ برقم ٨٣٢ كتاب الصلاة، باب ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة:

[٤] المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٥٣ برقم ٨٣٢ كتاب الصلاة، باب ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة:

[٥] إتحاف المهرة ٨/ ٣٢٠ – ٩٤٦١.

[٦] السنن الكبرى للبيهقي: في الصلاة ٢/ ٢٤٠ باب: الدليل على أنه يزره إن كان جيبه واسعا.

[٧] مسند ابن خزيمة: ١/ ٣٨٢ برقم ٧٧٩.

[٨] طبقات ابن سعد: في الطبقات ٤/ ١/ ١٢٩.

[٩] مسند البزار: ١/ ٨٠ برقم ١٢٧.

[١٠] في مجمع الزوائد ١/ ١٧٥ باب: اتباعه في كل شيء.

[١١] في المطالب العالية ٣/ ١٢٦ برقم ٣٠٥٧

يقوم مدار الحديث على زهير بن محمد.

١. زهير بن محمّد التّميميّ: أبو المنذر التميمي الخراساني المروزي، مات سنة اثنتين وستين ومائة، قال ابن المدينى وابن معين: لا بأس به، ووثقه ابن معين مرة، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال أحمد: ثقة، وقال مرة: مقارب الحديث، وقال مرة: كان زهير الذي روى عنه أهل الشام زهيرا آخر للشاميين عنه مناكير، وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، وقال ابن عديّ: ولعلّ أهل الشام أخطؤوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيمة وأرجو أنّه لا بأس به.[١]

٢. زيد بن أسلم: أبو عبد الله وأبو أسامة العدوي المدني مولى عمر، مات سنة ست وثلاثين ومائة، ثقة عالم وكان يرسل.[٢]

- الحكم على الحديث

إسناده ضعيف، زهير بن محمد رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة وهذا منها، وقد ذكر هذا الحديث الترمذيّ ونقل إعلاله عن محمد – وهو البخاري –.[٣]

- خلاصة الحكم

هذا الحديث لا يصح على شرط الشيخين، ولا يثبت مرفوعا بهذا الإسناد؛ لأن علّته ليست ظاهرة في السند، بل كامنة في نكارة رواية الشاميين عن زهير بن محمد، وهي علّة معتبرة عند أئمة النقد، نصّ عليها البخاري وغيره، وعملوا بمقتضاها في التخريج والترك، ومن ثمّ فإن تصحيح الحاكم له غير معتمد، والقول المعتمد هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، موافقة لمنهج المتقدمين في تقديم العلل الخفية على سلامة الظاهر، وبهذا التعقّب، يظهر بجلاء أن علم الحديث ليس علم "صحيح وضعيف" فحسب، بل علم تاريخ الرواية، وحركة الحديث، وتحولات الضبط، وهذا الموضع – على وجه الخصوص – من أقوى الشواهد على نضج بحثك، لأنه يشتغل في المنطقة التي لا يدخلها إلا من تجاوز مرحلة التلقّي إلى مرحلة الفهم النقدي العميق.

٣.٢. التعقب الثاني

- متن الحديث

أخبرنا أبو جعفر محمّد بن محمّد البغداديّ، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا عليّ بن عبد الله بن جعفر، ثنا أبي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد اللّيثيّ قال: كان النّاس في الجاهليّة قبل الإسلام يجبّون أسنمة الإبل، ويقطعون أليات الغنم فيأكلونها، ويحملون منها الودك، فلمّا قدم النّبيّ صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك، فقال: ما قطع من البهيمة وهي حيّة فهو ميّت.[٤]

قال الإمام الحاكم رحمه الله:

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه.[٥]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

"اختلف فيه على زيد بن أسلم.[٦]

- تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق في المصنف، من طريق: عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم قال: كان أهل الجاهليّة يجبّون الأسنمة، ويقطعون الأليات، فسألوا النّبيّ صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال: "ما قطع من البهيمة وهي حيّة، فهو ميتة".[٧]

وأحمد في مسنده،[٨] وابن ماجه في سننه،[٩] وأبو داود في سننه،[١٠] والترمذي في سننه.[١١]

---

[١] تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠١ التقريب برقم ٢٠٤٩

[٢] التقريب برقم ٧١١٢.

[٣] العلل الكبير" (٧١٣).

[٤] المستدرك على الصحيحين: ٨/ ٣١٤ برقم ٧٣٦٩ كتاب الأطعمة.

[٥] المستدرك على الصحيحين: ٨/ ٣١٤ برقم ٧٣٦٩ كتاب الأطعمة.

[٦] إتحاف المهرة: ٥/ ٣٣١.

[٧] مصنف عبد الرزاق: ٥/ ١٩٦ برقم (٨٨٨١) كتاب المناسك، باب ما يقطع من الذبيحة.

[٨] مسند الإمام أحمد: ٣٦/ ٢٣٣ برقم (٢١٩٠٣) تتمة مسند الأنصار، باب حديث أبي واقد الليثي.

[٩] سنن ابن ماجه: ٦٩٠ برقم (٣٢١٦) أول أبواب الصيد، باب صيد الحيتان والجراد.

[١٠] سنن أبي داود: ٣/ ٧٠ برقم (٢٨٥٨) كتاب الصيد، باب في إذا قطع من الصيد قطعة.

[١١] سنن الترمذي: ٤/ ٧٤ برقم (١٤٨٠) أبواب الأطعمة، باب ما قطع من الحي فهو ميت.

- مدار الحديث

يقوم مدار الحديث على زيد بن أسلم.

١. زيد بن أسلم: أبو عبد الله وأبو أسامة العدوي المدني مولى عمر، مات سنة ست وثلاثين ومائة، ثقة عالم وكان يرسل.[١]

٢. عطاء بن يسار: أبو محمد الهلالي المدني مولى ميمونة، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة.[٢]

٣. أبو واقد اللّيثيّ: صالح بن محمد بن زائدة المدني أبو واقد الليثي الصغير قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي الحديث منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد ولا يعلم، ويسند المراسيل ولا يفهم، فلما كثر ذلك من حديثه وفحش استحق الترك، وقال الحافظ: ضعيف.[٣]

- الحكم على الحديث

هذا الحديث مثال على الأحاديث التي استقرّ معناها فقها قبل أن يستقر إسنادها حديثيا، فالفقهاء تلقّوه بالقبول، لا لسلامة جميع طرقه، بل لانسجامه مع أصول الذبائح، ومع القياس العام في باب الميتة، أما من جهة الصناعة الحديثية، فإن اختلاف الرواية على زيد بن أسلم يمنع من إطلاق الحكم بالصحة، ويجعل الحديث في دائرة الحسن لغيره أو المقبول بالاعتبار، لا الصحيح المحض.

- خلاصة الحكم

الحديث الوارد في حكم ما قطع من البهيمة وهي حيّة حديث مختلف فيه من جهة الإسناد، لاختلاف الرواية على زيد بن أسلم، ولا سيما من جهة هشام بن سعد، وعليه، فلا يصح الحكم عليه بالصحة المطلقة، كما صنع الحاكم، بل يقال: حديث له أصل، واشتهر معناه، ويعمل به عند كثير من الفقهاء، لكنه لا يبلغ رتبة الصحيح الخالي من العلل، وتعقّب الحافظ ابن حجر هنا تعقّب منهجيّ دقيق، لا يهدف إلى إسقاط الحديث، بل إلى ضبط مرتبته، ومنع التساهل في إطلاق التصحيح مع وجود اختلاف معتبر.

٣.٣. التعقب الثالث

- متن الحديث

حدثنا أبو جعفر عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن منصور – أمير المؤمنين في دار المنصور ببغداد – ثنا الهيثم بن خالد، ثنا أبو نعيم، ثنا سليمان بن أرقم، عن الزّهريّ، عن سالم، عن أبيه قال: تيمّمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضربنا بأيدينا على الصّعيد الطّيّب، ثمّ نفضنا أيدينا فمسحنا بها وجوهنا، ثمّ ضربنا ضربة أخرى الصّعيد الطّيّب، ثمّ نفضنا أيدينا، فمسحنا بأيدينا من المرافق إلى الأكفّ على منابت الشّعر من ظاهر وباطن.[٤]

قال الإمام الحاكم رحمه الله:

هذا حديث مفسّر، وإنّما ذكرته شاهدا؛ لأنّ سليمان بن أرقم ليس من شرط هذا الكتاب، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشّواهد. [٥]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

"قال ابن أبي حاتم في (العلل) : سألت أبا زرعة عنه، يعني: حديث سليمان بن أبي داود هذا، فقال: هذا حديث باطل.[٦]

- تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه في سننه،[٧] والبيهقي في السنن الكبرى،[٨]والنسائي في الكبرى،[٩] والدارقطني في سننه.[١٠]

- مدار الحديث

يقوم مدار الحديث على سليمان بن أرقم.

---

[١] التقريب برقم ٧١١٢.

[٢] التقريب: ٢/ ٢٣ برقم ٥٠٦٤

[٣] التاريخ الكبير ٤/ ٢٩١ الجرح والتعديل ٤/ ٤١١ المجروحين ١/ ٣٦٧ التقريب ٢٨٨٥.

[٤] المستدرك على الصحيحين: ١/ ٥٧٠ برقم ٦٤٥ كتاب الطهارة.

[٥] المستدرك على الصحيحين: ١/ ٥٧٠ برقم ٦٤٥ كتاب الطهارة.

[٦] إتحاف المهرة: ٨/ ٣٤٦.

[٧] سنن ابن ماجه: ١/ ٣٥٨ برقم (٥٦٦) أبواب التيمم، باب ما جاء في التيمم

[٨] السنن الكبرى للبيهقي: ١/ ١٩١ برقم (٢٩٧) كتاب الطهارة، باب كيف التيمم.

[٩] سنن النسائي الكبرى: ١/ ٦٥ برقم (٣٠٤) كتاب الطهارة، باب نوع آخر من التيمم والنفخ في اليدين

[١٠] سنن الدارقطني: ١/ ٣٣٤ برقم (٦٨٨) كتاب الطهارة، باب التيمم.

١. سليمان بن أرقم: أبو معاذ البصري، قال ابن حجر: "ضعيف"، وقال الذهبي: "متروك"، وهو الصواب، لموافقته حكم أكثر الأئمة، منهم أبو حاتم، والبخاري، وأبو زرعة، ومسلم، والترمذي، والنسائي، والدّارقطنيّ، وغيرهم..[١]

٢. الزّهريّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، القرشي، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، روى له الجماعة، وروى هو عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس وجابر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وروى عن خارجة بن زيد وحميد الطويل وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وغيرهم من التابعين، روى عنه عطاء بن أبي رباح وأبو الزبير وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن دينار وأيوب السختياني والأوزاعي وابن جريج وسفيان بن عيينة وغيرهم، قيل: كان مولده سنة خمسين للهجرة، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: ست، وقيل: ثمان وخمسين، وكانت وفاته سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائة، وقيل: سنة خمس وعشرين ومائة، قال عمر بن عبد العزيز لجلسائه: "لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه"، وقال مكحول: "ما بقي على ظهرها أعلم بسنة ماضيه من الزهري"، وقال جعفر ابن ربيعة: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ فذكر سعيد بن المسيب، وعروة، وعبد الله بن عبد الله، قال عراك: "وأعلمهم عندي جميعا: ابن شهاب؛ لأنه جمع علمهم إلى علمه"، قال ابن سعد: "قالوا: وكان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية، فقيها جامعا"، ووثقه العجلي.[٢]

٣. سالم: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني: أحد الفقهاء السبعة، كان ثبتا عابدا فاضلا، وكان يشبه بأبيه في الهدي والسمت، مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح.[٣]

٤. أبوه: سيدنا عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية، كان جريئا جهيرا، نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة، ومولده ووفاته فيها، أفتى الناس في الإسلام ستين سنة، ولما قتل عثمان عرض عليه نفر أن يبايعوه بالخلافة فأبى، وغزا إفريقية مرتين: الأولى مع ابن أبي سرح، والثانية مع معاوية بن حديج سنة ٣٤ هـ وكف بصره في آخر حياته، وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة، له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثا، وفي الإصابة: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: مات ابن عمر، وهو مثل عمر في الفضل، وكان عمر في زمان له فيه نظراء، وعاش ابن عمر في زمان ليس له فيه نظير.[٤]

- الحكم على الحديث

يتضح من مجموع ما سبق أن هذا الحديث مثال على اختلاط المتن بالعلّة الإسنادية؛ فليست المشكلة هنا في مجرد ضعف راو يمكن أن يجبر بمتابعة، بل في متن منكر لا يشهد له المحفوظ من السنة، ولذلك جاء حكم أبي زرعة حاسما، ولم يكتف بالتضعيف، بل صرّح بالبطلان، وهو حكم نادر لا يستعمل إلا عند اجتماع قرائن قوية، وصنيع ابن حجر في إيراد هذا الحكم يدل على التزامه الصارم بمنهج المتقدمين في تقديم النقد العلّي على ظاهر التعدد في الطرق.

- خلاصة الحكم

الحديث الوارد في التيمم بهذه الصيغة المطوّلة، مع ذكر الضربتين ومسح المرافق، حديث باطل، كما حكم بذلك أبو زرعة الرازي، ونقله عنه ابن أبي حاتم، وأقرّه الحافظ ابن حجر، وعلّته راجعة إلى تفرد رواة ضعفاء، وعلى رأسهم سليمان بن أبي داود، بألفاظ تخالف المحفوظ المشهور في باب التيمم، وعليه، فلا يجوز الاحتجاج بهذا الحديث، ولا بناء حكم فقهي عليه، ويكتفى في هذا الباب بما ثبت من الروايات الصحيحة المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم،

٣.٤. التعقب الرابع

- متن الحديث

حدثني أبو محمّد الحسن بن إبراهيم الأسلميّ الفارسيّ – من أصل كتابه – ثنا جعفر بن درستويه، ثنا اليمان بن سعيد المصّيصيّ، ثنا يحيى بن عبد الله المصريّ، ثنا عبد الرّزّاق، عن معمر، عن الزّهريّ، عن سالم، عن عبد الله بن عمر قال: كنّا جلوسا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ دخل أعرابيّ جهوريّ بدويّ يمانيّ على ناقة حمراء، فأناخ بباب المسجد، فدخل، فسلّم على النّبيّ صلى الله عليه وسلم، ثمّ قعد، فلمّا قضى نحبه، قالوا: يا رسول الله، إنّ النّاقة الّتي تحت الأعرابيّ سرقة، قال: أثمّ بيّنة؟، قالوا: نعم يا رسول الله، قال: يا عليّ، خذ حقّ الله من الأعرابيّ إن قامت عليه البيّنة، وإن لم تقم فردّه إليّ، قال: فأطرق الأعرابيّ ساعة، فقال له النّبيّ صلى الله عليه وسلم: قم يا أعرابيّ لأمر الله وإلّا فادل بحجّتك، فقالت النّاقة من خلف الباب: والّذي بعثك بالكرامة يا رسول الله، إنّ هذا ما سرقني، ولا ملكني أحد سواه، فقال له النّبيّ صلى الله عليه وسلم: يا أعرابيّ، بالّذي أنطقها بعذرك، ما الّذي قلت؟، قال: قلت: اللّهمّ إنّك لست بربّ استحدثناك،

---

[١] في التقريب، ١/ ٣٨٢، في الكاشف، ١/ ٤٥٦، انظر: الميزان، ٢/ ٢٠٠، رقم ٣٤٤٨، تهذيب التهذيب، ٤/ ١٦٥ – ١٦٦.

[٢] طبقات ابن سـعد ص ١٥٧ – ١٨٦ / القسـم المتمم، وتاريخ الثقات للعجلي ص ٤١٢ رقم ١٥٠٠، والتهذيب ٩/ ٤٤٥ – ٤٥١ رقم ٧٣٢، والتقريب ص ٥٠٦ رقم ٦٢٩٦.

[٣] التقريب، ١/ ٣٣٥.

[٤] الإصابة، ت ٤٨٢٥ وتهذيب الأسماء ١: ٢٧٨، وطبقات ابن سعد ٤: ١٠٥ – ١٣٨، وحلية ١: ٢٩٢ وصفة الصفوة ١: ٢٢٨ ونكت الهميان ١٨٣.

ولا معك إله أعانك على خلقنا، ولا معك ربّ فنشكّ في ربوبيّتك، أنت ربّنا كما نقول، وفوق ما يقول القائلون، أسألك أن تصلّي على محمّد، وأن تبرّئني ببراءتي، فقال له النّبيّ صلى الله عليه وسلم: والّذي بعثني بالكرامة يا أعرابيّ لقد رأيت الملائكة يبتدرون أفواه الأزقّة، يكتبون مقالتك، فأكثر الصّلاة عليّ، رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، ويحيى بن عبد الله المصريّ هذا لست أعرفه بعدالة، ولا جرح.[١]

قال الإمام الحاكم رحمه الله:

رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، ويحيى بن عبد الله المصريّ هذا لست أعرفه بعدالة، ولا جرح.[٢]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

والراوي عنه يمان بن سعيد المصيصي، ضعفه الدارقطني، وذكره ابن حبان في (الثقات)، فقال: ربما خالف، انتهى، وهذا السند مقلوب، فلعله كان عند المصيصي بسند...، وأخرجه الطبراني في (الدعوات) : من رواية سعيد بن موسى الأزدي الجهني، وهو متهم بالوضع، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر، نحو هذه القصة فلعل اليمان حمله عن سعيد، فانقلب والله أعلم.[٣]

- تخريج الحديث

إسناده واه، تفرّد به يحيى بن عبد الله المصري عن عبد الرزاق، وهو مجهول لا يعرف، وقال الذهبي في "تلخيصه": هو الذي اختلقه، وهو ظاهر النكارة، وهو موضوع على هذا الإسناد المذكور، واليمان ضعيف وهو بسعيد أشبه، ولعلّ سنده انقلب على اليمان، وسعيد متهم بالوضع.[٤]

- مدار الحديث

يقوم مدار الحديث على يحيى بن عبد الله المصري.

١. يحيى بن عبد الله المصريّ: هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري (ت ٢٣١ هـ)، ثقة في الليث، وتكلم في سماعه من مالك.[٥]

٢. عبد الرّزّاق: عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري مولاهم الصنعاني، مات سنة إحدى عشرة ومائتين وله خمس وثمانون، ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع.[٦]

٣. معمر: معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.[٧]

٤. الزّهريّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، القرشي، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، روى له الجماعة، وروى هو عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس وجابر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وروى عن خارجة بن زيد وحميد الطويل وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وغيرهم من التابعين، روى عنه عطاء بن أبي رباح وأبو الزبير وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن دينار وأيوب السختياني والأوزاعي وابن جريج وسفيان بن عيينة وغيرهم، قيل: كان مولده سنة خمسين للهجرة، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: ست، وقيل: ثمان وخمسين، وكانت وفاته سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائة، وقيل: سنة خمس وعشرين ومائة، قال عمر بن عبد العزيز لجلسائه: "لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه"، وقال مكحول: "ما بقي على ظهرها أعلم بسنة ماضيه من الزهري"، وقال جعفر ابن ربيعة: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ فذكر سعيد بن المسيب، وعروة، وعبد الله بن عبد الله، قال عراك: "وأعلمهم عندي جميعا: ابن شهاب؛ لأنه جمع علمهم إلى علمه"، قال ابن سعد: "قالوا: وكان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية، فقيها جامعا"، ووثقه العجلي.[٨]

---

[١] المستدرك على الصحيحين: ٥/ ٣٤٠ برقم ٤٢٨٠ كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، كتاب المسرى.

[٢] المستدرك على الصحيحين: ٥/ ٣٤٠ برقم ٤٢٨٠ كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، كتاب المسرى.

[٣] إتحاف المهرة: ٨/ ٣٩٣.

[٤] مختصر تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم: ٢/ ١٠٨١، لسان الميزان ٨/ ٤٥٦، في الدعاء ١٠٥٥.

[٥] التقريب ٧٥٨٠.

[٦] التقريب برقم ٤٦٠٤.

[٧] التقريب، ٢/ ٢٠٢.

[٨] طبقات ابن سعد ص ١٥٧ – ١٨٦ / القسم المتمم، وتاريخ الثقات للعجلي ص ٤١٢ رقم ١٥٠٠، والتهذيب ٩/ ٤٤٥ – ٤٥١ رقم ٧٣٢، والتقريب ص ٥٠٦ رقم ٦٢٩٦.

٥. سالم: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني: أحد الفقهاء السبعة، كان ثبتا عابدا فاضلا، وكان يشبه بأبيه في الهدي والسمت، مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح.[١]

٦. عبد الله بن عمر: تقدمت ترجمته ﷺ .

- الحكم على الحديث

يتبيّن من مجموع هذه القرائن أن الحديث لا يعاني من ضعف بسيط يمكن جبره، بل من خلل مركّب: ضعف راو، واضطراب طريق، وقلب إسناد محتمل، وانتقال قصة من سند واه إلى سند ظاهره السلامة، وهذا النوع من العلل هو الذي جعل ابن حجر يتجاوز مجرد التضعيف إلى اقتراح تفسير نقدي لحصول الخطأ، قال في مختصر تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم: هذا الحديث في سنده عند الحاكم يحيى بن عبد الله شيخ مصري، وقد قال الذهبي من أنه أتى بخبر باطل ووافقه الحافظ في اللسان على أنه موضوع، ومما تقدم من أقوال العلماء يتبين أن يحيى بن عبد الله يضع الحديث فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد موضوعا، وكذا الطريق الثاني فإنه موضوع، وقد أورد الحديث الذهبي في الفضائل وقال بعد قول الحاكم –يحيى لا أعرفه–: قلت: هو الذي وضعه هذا لا نجاه الله، وذلك نقلا عن رسالة صغيرة خرجت فيها موضوعات من الفضائل للذهبي.[٢]

- خلاصة الحكم

الحديث الوارد في قصة الأعرابي والناقة الحمراء لا يثبت إسنادا، لما فيه من ضعف بعض رواته، ولوقوع قلب في السند، على ما قرّره الحافظ ابن حجر، مستندا إلى المقارنة بين الطرق المختلفة، كما أن وجود طريق آخر شديد الضعف، بل متهم بالوضع، يعزّز احتمال انتقال الخطأ بين الأسانيد، لا تقويته، وعليه، فالحديث مردود من جهة الصناعة الحديثية، ولا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد، ويعدّ هذا الموضع مثالا واضحا على دقة منهج ابن حجر في كشف العلل الخفية، وعدم الاكتفاء بسلامة الظاهر أو كثرة الروايات.

٣.٥. التعقب الخامس

- متن الحديث

حدثنا أبو عبد الله محمّد بن يعقوب الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله السّعديّ، أنا يزيد بن هارون، وأخبرنا أبو العبّاس محمّد بن أحمد المحبوبيّ بمرو، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، أنا سعيد بن أبي عروبة، وأخبرنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنا عبد الوهّاب بن عطاء، أنا سعيد، عن معمر، عن الزّهريّ، عن سالم، عن أبيه قال: أسلم غيلان بن سلمة الثّقفيّ وعنده عشر نسوة، فأمره النّبيّ صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منهنّ أربعا.[٣]

قال الإمام الحاكم رحمه الله:

هكذا رواه المتقدّمون من أصحاب سعيد؛ يزيد بن زريع، وإسماعيل ابن عليّة، وغندر، والأئمة الحفّاظ من أهل البصرة، وقد حكم الإمام مسلم بن الحجّاج أنّ هذا الحديث ممّا وهم فيه معمر بالبصرة، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريّين، حكمنا له بالصّحّة، فوجدت سفيان الثّوريّ، وعبد الرّحمن بن محمّد المحاربيّ، وعيسى بن يونس – وثلاثتهم كوفيّون – حدّثوا به عن معمر.[٤]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

وجزم أيضا بصحته أبو الحسن بن القطان، اعتمادا على رواية معمر، وأنها صحيحة، واعتضدت برواية أيوب، عن نافع وسالم جميعا، عن ابن عمر، به، والله أعلم، وقد ذكر الترمذي في (العلل) المفرد له الاختلاف فيه على الزهري، وحكى عن البخاري: أن معمرا تفرد بوصله، وأنه لا يصح رفعه، ونقل في (الجامع) عن البخاري نحو ذلك، ولذا أعله مسلم في (التمييز).[٥]

- تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه،[٦]وأحمد في مسنده،[٧] وابن ماجه في سننه.[٨]

---

[١] التقريب، ١/ ٣٣٥.

[٢] مختصر تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم: ٢/ ١٠٨٠.

[٣] المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٥٧٣ برقم ٢٨١٢ كتاب النكاح

[٤] المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٥٧٣ برقم ٢٨١٢ كتاب النكاح

[٥] إتحاف المهرة: ٨/ ٤٠٨.

[٦] ابن أبي شيبة في مصنفه: ٩/ ٤٨٧ برقم (١٨٠٦٦) كتاب النكاح، باب ما قالوا فيه إذا أسلم وعنده (عشر) نسوة.

[٧] أحمد في مسنده: ٨/ ٢٢٠ برقم (٤٦٠٩) كتاب مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبد الله بن مسعودﷺ.

[٨] ابن ماجه في سننه: ٣/ ١٣١ برقم (١٩٥٣) أبواب النكاح، باب الرّجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة.

والحديث صحيح بطرقه وشواهده، وبعمل الأئمة المتبوعين به، وهذا الإسناد، وإن كان رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أن معمرا رواه بالعراق، وحدث به من حفظه، فوصل إسناده وأخطأ فيه، ورواه عبد الرزاق في المصنف عن معمر، عن الزهري، مرسلا، وكذلك رواه مالك في الموطأ عن الزهري، مرسلا، وهذا الصحيح؛ فإن معمرا كان يحدث في اليمن من كتبه، فلا يقع له الوهم، وأما ما حدّث به خارج اليمن، فكان يحدث به من حفظه فيقع له بعض الوهم، وقد جاء مرفوعا بإسناد آخر رجاله ثقات سنذكره في التخريج وهو يقوي الرواية المرسلة عن الزهري، قال الترمذي: وسألت محمدا يعني البخاري عن حديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن غيلان ... الخ، فقال: هو حديث غير محفوظ، إنما روى هذا معمر بالعراق، وقد روي عن معمر، عن الزهري هذا الحديث مرسلا. [١]

- مدار الحديث

يقوم مدار الحديث على يزيد بن هارون.

١. يزيد بن هارون: ابن زاذان، السلمى، مولاهم، أبوخالد الواسطى، ثقة متقن، عابد، مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين.[٢]
٢. أبو العبّاس محمّد بن أحمد المحبوبيّ: محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل، المحبوبى المروزى، راوى جامع أبى عيسى عنه، الإمام المحدث مفيد مرو أبو العباس، وكان شيخ البلد ثروة وأفضالا، قال الحاكم: سماعه صحيح، توفى فى شهر رمضان سنة ست وأربعين وثلاثمائة.[٣]
٣. سعيد بن مسعود: ابن عبد الرحمن المروزي، أبو عثمان، توفي سنة (٢٧١ هـ) ذكره ابن حبان في الثقات، وترجم له الذهبي وقال: "أحد الثقات"، ولم ينقل فيه جرحا ولا تعديلا، ولم أظفر بترجمته في غير هذين المصدرين، ولكن وصفه الذهبي بأنه صاحب النّضر بن شميل، وذلك في ترجمة المحبوبي، راوي جامع الترمذي.[٤]
٤. سعيد بن أبي عروبة: هو ابن أبي عروبة: مهران اليشكري، أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس، من أثبت الناس في قتادة.[٥]
٥. الحسن بن يعقوب العدل: الحسن بن يعقوب بن يوسف، أبو الفضل البخاري ثم النيسابوري، العدل: أثنى عليه الحاكم، وقال الذهبي: "رحل وأكثر"، وكذا قال ابن العماد، توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة.[٦]
٦. يحيى بن أبي طالب: هو أبو بكر يحيى بن جعفر بن عبد الله بن الزبرقان (ت ٢٧٥ هـ)، قال فيه أبو حاتم الرازي: محله الصدق وقال مسلمة بن قاسم: ليس به بأس تكلم الناس فيه وقال أبو عبيد الآجري: خط أبو داود على حديثه اهـ، وقال الدارقطني: لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة، وقال موسى بن هارون: أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب، وأورد الذهبي كلام موسى بن هارون المذكور في وتعقبه بقوله: عنى في كلامه ولم يعن في الحديث فالله أعلم والدارقطني من أخبر الناس به اهـ، وقد تقدم كلام الدارقطني أنه لم يطعن فيه أحد بحجة.[٧]
٧. عبد الوهّاب بن عطاء: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثا في العباس يقال دلسه عن ثور من التاسعة.[٨]
٨. معمر: تقدمت ترجمته.
٩. الزّهريّ: تقدمت ترجمته.
١٠. سالم: تقدمت ترجمته.
١١. أبيه: تقدمت ترجمته.

- الحكم على الحديث

يتبيّن من هذا التعقّب أن الحاكم ومن وافقه نظروا إلى الحديث بعين الاعتضاد وكثرة الطرق، ورجّحوا الوصل، ومن هنا تتجلّى قيمة صنيع ابن حجر؛ إذ لم يفرض رأيا، بل كشف بنزاهة عن أوزان الأقوال، وأبان أن التصحيح في هذا الموضع اجتهاديّ نقديّ، لا قطعيّ إجماعي.

---

[١] في العلل الكبير ١/ ٤٤٥

[٢] تقريب ٣٧٢/ ٢ – تهذيب ٣٦٦/ ١١.

[٣] سير أعلام النبلاء ٥٣٧/ ١٥،

[٤] انظر: الثقات لابن حبان ٨/ ٢٧١، السير ١٢/ ٥٠٤ ١٥/ ٥٣٧.

[٥] التقريب ٢٣٦٥.

[٦] انظر: السير، ١٥/ ٤٣٣، رقم ٢٤٤، العبر، ٢/ ٦٤، شذرات الذهب، ٢/ ٣٦٢.

[٧] الجرح والتعديل ٩/ ١٣٤، لسان الميزان ٦/ ٢٦٢، سؤالات الآجري ٢/ ٣١٤ رقم ١٩٦٩، تاريخ بغداد ١٤/ ٢٢٠، ميزان الاعتدال ٧/ ١٩٢.

[٨] انظر: التقريب ٤٢٦٢

- خلاصة الحكم

حديث غيلان بن سلمة الثقفي مختلف فيه من جهة الإسناد؛ فبينما صححه بعض أهل العلم اعتمادا على وصل معمر واعتضاده بغيره، أعله أئمة كبار كالبخاري ومسلم، ورجّحوا أن الوصل غير محفوظ، وأن الحديث لا يصح مرفوعا، وعليه، فالحديث ثابت المعنى فقها، مختلف فيه حديثيا، ولا يصح الجزم بصحته دون الإشارة إلى هذا الخلاف المنهجي العميق، وهذا التعقّب يعدّ من أنفس مواضع البحث؛ لأنه لا يدرّب الباحث على الحكم، بل على فهم منطق الاختلاف بين أئمة النقد، وهو أعلى مراتب النضج في هذا الفن.

٤. الخاتمة

الحمد لله الذي منَّ بإتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على نبيّه الكريم صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم من المحدّثين الحفّاظ إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فقد تناول هذا البحث دراسةً تحليليةً تطبيقيةً لتعقّبات الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) على الإمام الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) في كتابه «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»، وذلك من خلال نماذج منتقاة من مسند زيد بن أسلم عن ابن عمر ومسند الزهري في «المستدرك على الصحيحين»، وقد جلا هذا البحث جوانب بالغة الأهمية في تاريخ النقد الحديثي وعلم العلل، يمكن إجمالها فيما يلي:

٤.١. أبرز النتائج

١. أثبت البحث أن الحافظ ابن حجر اعتمد في تعقّباته مسالك متنوعة ودقيقة: منها التنبيه على العلل الخفية في الأسانيد، كنكارة روايات أهل الشام عن زهير بن محمد التي خفيت على الحاكم أو تجاوزها تساهلاً، ومنها الكشف عن الاضطراب في الرواية على بعض الرواة، كالخلاف في حديث زيد بن أسلم في الحكم على ما قطع من البهيمة، ومنها التنبيه على أسانيد حُكم عليها بالبطلان أو الوضع كحديث قصة الأعرابي والناقة الحمراء الذي وصفه أبو زرعة الرازي بالبطلان وأقرّه ابن حجر على ذلك، ومنها كشف وهم الوصل في أسانيد رجّح فيها الأئمة الإرسال كحديث غيلان بن سلمة الثقفي.

٢. كشف البحث أن الحاكم رحمه الله كان يجري على مبدأ التوسّع في مفهوم «الشرط»، مما أدى إلى تصحيح أحاديث ذات علل خفية، لا تظهر لمجرد النظر في رجال الإسناد، بل تحتاج إلى تتبع طرق الحديث ومقارنة الروايات. وقد تجلّت هذه الظاهرة بوضوح في التعقبين المتعلقين بزهير بن محمد من طريق الشاميين وبسليمان بن أرقم.

٣. أبان البحث أن منهج ابن حجر النقدي متجذّر في أصول المتقدمين من أئمة الحديث، إذ يقدّم العلل الخفية على سلامة ظاهر السند، ولا يكتفي بالنظر في درجة كل راوٍ منفرداً، بل يرصد سلوك الراوي مع شيوخ بعينهم وفي بيئات رواية محددة، وهو ما جسّده تعامله مع زهير بن محمد التميمي حين فرّق بين رواية العراقيين عنه ورواية الشاميين.

٤. أظهرت الدراسة أن قيمة التعقّبات الحديثية لا تقتصر على تصويب الأحكام الإسنادية، بل تمتد لتُقدّم نماذج حيّة في تاريخ الرواية ومسالك النقد، وتكشف عن أطوار تطوّر علم الحديث عبر القرون، من طور الجمع والتقييد عند الحاكم إلى طور التمحيص والتحقيق عند ابن حجر.

٥. خلص البحث إلى أن كتاب «إتحاف المهرة» ليس موسوعةً للأطراف وحسب، بل هو حاملٌ لمنهج نقدي تطبيقي ثري، لم يحظَ بعدُ بالعناية البحثية المستقلة التي يستحقها في الأدبيات الحديثية المعاصرة.

٤.٢. التوصيات

١. يُوصي الباحث بتوسيع نطاق الدراسة لتشمل تعقّبات ابن حجر على الحاكم في سائر مسانيد الصحابة ضمن «إتحاف المهرة»، إذ لا يزال الجزء الأكبر من هذه التعقّبات بحاجة إلى استقراء منهجي متخصص.

٢. يُوصى بإجراء دراسة مقارنة شاملة بين تعقّبات ابن حجر في «إتحاف المهرة» وتعقّبات الذهبي في «تلخيص المستدرك»، لاستجلاء مواطن الاتفاق والاختلاف بين الإمامين في معايير قبول الأسانيد وردّها.

٣. يُوصى بإعادة تحقيق «المستدرك على الصحيحين» تحقيقاً علمياً مستوعباً لتعليقات ابن حجر وتعليقات الذهبي معاً، مع الحكم المحرَّر على كل حديث في ضوء المنهج النقدي المتكامل.

٤. يُوصى بتوجيه طلبة الدراسات العليا في علوم الحديث نحو الدراسات التطبيقية في نقد الأسانيد وعلل الحديث، إذ لا تُكتسب الملكة النقدية إلا بالممارسة المستدامة على النصوص الأصيلة.

٥. يُوصى بنشر الجزء المتعلق بتعقّبات ابن حجر على الحاكم في مسند الزهري ومسند زيد بن أسلم من «إتحاف المهرة» نشراً علمياً محقَّقاً، مع تخريج وافٍ للأحاديث وتحرير الأحكام في الحواشي.

وختاماً، فإن الناظر في هذه التعقّبات يدرك أن الحوار العلمي بين الأئمة ليس ترفاً فكرياً، بل هو الآلية التي صانت السنة النبوية وصقلت مناهج نقدها عبر الأجيال. وما تعقّب ابن حجر للحاكم إلا صورة من صور الوفاء لهذا التراث، وأداء للأمانة العلمية بروح التحقيق لا التنقّص. ويبقى «إتحاف المهرة» كنزاً لم تُستنفَد طاقته، وبحراً لم يُسبَر قراره، جديراً بمزيد من العناية والبحث. والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

Funding:

No external financial assistance or institutional funding was utilized for conducting this research. The authors assert that all research-related activities were self-financed.

Conflicts of Interest:

The authors declare that there are no competing interests associated with this work.

Acknowledgment:

The authors would like to thank their institutions for their steadfast encouragement and logistical support throughout this research journey.

References

[1] Itḥāf al-Mahara bi-al-Fawā'id al-Mubtakara min Aṭrāf al-ʿAshara, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, edited by the Center for Prophetic Tradition and Biography Services under the supervision of Dr. Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an, Medina, and the Center for Prophetic Tradition and Biography Services, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1415 AH/1994 CE.

[2] al-Istīʿāb fī Maʿrifat al-Aṣḥāb, Yūsuf ibn ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Barr, edited by ʿAlī Muḥammad al-Bijāwī, Dār al-Jīl, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1412 AH.

[3] al-Ansāb, ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad al-Samʿānī, edited by ʿAbd al-Raḥmān al-Muʿallimī al-Yamānī, Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyya, Hyderabad, India, 1st edition, 1382 AH.

[4] Tārīkh Baghdād, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit al-Khaṭīb al-Baghdādī, edited by Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH/2002 CE.

[5] Tārīkh Naysābūr, ʿAbd al-Ghāfir ibn Ismāʿīl al-Fārisī, edited by Muḥammad al-Kubaysī, Dār al-Fikr, Beirut, Lebanon, 1st edition, n.d.

[6] Tabyīn Kadhib al-Muftarī fīmā Nusiba ilā al-Imām Abī al-Ḥasan al-Ashʿarī, ʿAlī ibn al-Ḥasan ibn Hibat Allāh Ibn ʿAsākir, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1404 AH.

[7] Tadhkirat al-Ḥuffāẓ, Shams al-Dīn al-Dhahabī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH.

[8] Taqrīb al-Tahdhīb, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, edited by Muḥammad ʿAwwāma, Dār al-Rashīd, Syria, 1st edition, 1406 AH/1986 CE.

[9] Tahdhīb al-Tahdhīb, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Dā'irat al-Maʿārif al-Niẓāmiyya, Hyderabad, India, 1st edition, 1326 AH, then reprinted by Dār al-Fikr, Beirut, n.d.

[10] Tahdhīb al-Kamāl fī Asmā' al-Rijāl, Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥajjāj Yūsuf ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Mizzī, edited, annotated, and commented upon by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Mu'assasat al-Risāla, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1400–1413 AH/1980–1992 CE.

[11] al-Thiqāt, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad al-Bustī, Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyya, Hyderabad, India, 1st edition, 1393 AH.

[12] al-Jāmiʿ al-Kabīr: Sunan al-Tirmidhī, Abū ʿĪsā Muḥammad ibn ʿĪsā al-Tirmidhī, edited, authenticated, and commented upon by Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1996 CE.

[13] al-Jarḥ wa-al-Taʿdīl, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs Ibn Abī Ḥātim al-Rāzī, Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyya, Hyderabad, India, 1st edition, 1371 AH.

[14] al-Jawāhir wa-al-Durar fī Tarjamat Shaykh al-Islām Ibn Ḥajar, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Sakhāwī, edited by Ibrāhīm Bājis ʿAbd al-Majīd, Dār Ibn Ḥazm, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH/1999 CE.

[15] Siyar Aʿlām al-Nubalā', Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān al-Dhahabī, edited by a group of scholars under the supervision of Shuʿayb al-Arnā'ūṭ, Mu'assasat al-Risāla, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1405 AH/1985 CE.

[16] Shadharāt al-Dhahab fī Akhbār man Dhahab, ʿAbd al-Ḥayy ibn Aḥmad Ibn al-ʿImād al-Ḥanbalī, Dār Ibn Kathīr, Damascus, Syria, 1st edition, 1406 AH.

[17] Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī al-Juʿfī, edited by Dr. Muṣṭafā Dīb al-Bughā, Dār Ibn Kathīr and Dār al-Yamāma, Damascus, Syria, 5th edition, 1414 AH/1993 CE.

[18] Ṣaḥīḥ Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Naysābūrī, Dār al-Ṭibāʿa al-ʿĀmira, Turkey, 1334 AH, then photographically reproduced by Dr. Muḥammad Zuhayr al-Nāṣir and printed by Dār Ṭawq al-Najāh, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1433 AH.

[19] Ṭabaqāt al-Shāfiʿiyya al-Kubrā, Tāj al-Dīn ʿAbd al-Wahhāb al-Subkī, edited by Maḥmūd al-Ṭanāḥī and ʿAbd al-Fattāḥ al-Ḥulw, Dār Hajar, Cairo, Egypt, 2nd edition, 1413 AH.

[20] Lisān al-Mīzān, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Mu'assasat al-Aʿlamī li-al-Maṭbūʿāt, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1406 AH.

[21] al-Majrūḥīn min al-Muḥaddithīn, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Bustī, edited by Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār al-Waʿy, Aleppo, Syria, 1st edition, 1396 AH.

[22] Majmaʿ al-Zawā'id wa-Manbaʿ al-Fawā'id, ʿAlī ibn Abī Bakr al-Haythamī, edited by Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, Maktabat al-Qudsī, Cairo, Egypt, 1st edition, 1414 AH.
[23] al-Marāsīl, Abū Dāwūd Sulaymān ibn al-Ashʿath al-Sijistānī, edited by Shuʿayb al-Arnā'ūṭ, Mu'assasat al-Risāla, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1408 AH.
[24] al-Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ḥākim al-Naysābūrī, studied and edited by Muṣṭafā ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1411 AH/1990 CE.
[25] Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal, edited by Shuʿayb al-Arnā'ūṭ and others, Mu'assasat al-Risāla, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH.
[26] Musnad al-Bazzār (al-Baḥr al-Zakhkhār), Aḥmad ibn ʿAmr al-Bazzār, edited by Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1409 AH.
[27] Muṣannaf Ibn Abī Shayba, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad Ibn Abī Shayba, edited by Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1409 AH.
[28] Muʿjam al-Ṣaḥāba, Aḥmad ibn ʿAlī al-Baghawī, edited by Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Jikannī, Maktabat Dār al-Bayān, Kuwait, 1st edition, 1421 AH.
[29] al-Muʿjam al-Mufahras, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, edited by Muḥammad Shukūr al-Mayādīnī, Mu'assasat al-Risāla, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1418 AH.
[30] Maʿrifat al-Ṣaḥāba, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh Abū Nuʿaym al-Iṣbahānī, edited by ʿĀdil ibn Yūsuf al-ʿAzāzī, Dār al-Waṭan, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1419 AH.
[31] Maʿrifat ʿUlūm al-Ḥadīth, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ḥākim al-Naysābūrī, edited by al-Sayyid Muʿaẓẓam Ḥusayn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1397 AH.
[32] al-Muntaẓam fī Tārīkh al-Mulūk wa-al-Umam, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī Ibn al-Jawzī, edited by Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1412 AH.
[33] Mīzān al-Iʿtidāl fī Naqd al-Rijāl, Shams al-Dīn al-Dhahabī, edited by ʿAlī Muḥammad al-Bijāwī, Dār al-Maʿrifa, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1382 AH.
[34] al-Nujūm al-Zāhira fī Mulūk Miṣr wa-al-Qāhira, Yūsuf ibn Taghrī Birdī, Dār al-Kutub, Cairo, Egypt, 1st edition, n.d.
[35] al-Wāfī bi-al-Wafayāt, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak al-Ṣafadī, edited by Aḥmad al-Arnā'ūṭ, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1420 AH.
[36] Wafayāt al-Aʿyān wa-Anbā' Abnā' al-Zamān, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm Ibn Khallikān, edited by Iḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1968 CE.

المراجع

[١] إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه/١٩٩٤م.
[٢] الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ه.
[٣] الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ه.
[٤] تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م.
[٥] تاريخ نيسابور، عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، تحقيق محمد الكبيسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
[٦] تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ه.
[٧] تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه.
[٨] تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.
[٩] تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦ه، ثم أعيد طبعه بدار الفكر، بيروت، د. ت.
[١٠] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق وضبط وتعليق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠–١٤١٣ه/١٩٨٠–١٩٩٢م.
[١١] الثقات، محمد بن حبان بن أحمد البستي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ه.
[١٢] الجامع الكبير: سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتخريج وتعليق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
[١٣] الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١ه.
[١٤] الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.
[١٥] سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.
[١٦] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه.
[١٧] صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق، سوريا، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ه/١٩٩٣م.
[١٨] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤ه، ثم صوّرها د. محمد زهير الناصر وطبعها لدى دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ه.
[١٩] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣ه.
[٢٠] لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ه.
[٢١] المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ه.
[٢٢] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ه.
[٢٣] المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه.

[٢٤] المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ه/١٩٩٠م.
[٢٥] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه.
[٢٦] مسند البزار (البحر الزخار)، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه.
[٢٧] مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه.
[٢٨] معجم الصحابة، أحمد بن علي البغوي، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه.
[٢٩] المعجم المفهرس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.
[٣٠] معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه.
[٣١] معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ه.
[٣٢] المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ه.
[٣٣] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ه.
[٣٤] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، دار الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.
[٣٥] الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.
[٣٦] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.